

## المطلب الاول نطاق اذن التفتيش

### ١ . طلب اذن التفتيش

النيابة وهي تملك التفتيش من غير طلب، لا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن، ولا يصح النعي بأن اذن النيابة صدر بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه مع أن المأذون له بالتفتيش لم يثبت أن الطاعن يحوز مخدرا في مسكنه، ذلك لأن للنيابة وهي تملك التفتيش بغير طلب ألا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن .

قضاء النقض ٠٠٠

• النيابة لا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن - مثال .

القول بأن طلب الإذن قد اقتصر على الإذن بتفتيش والد الطاعن ومسكنه فقط، وقد تجاوز الإذن الصادر هذا الطلب فشمّل من يوجدون مع المأذون بتفتيشه مما يعيب ذلك الإذن هذا القول مردود بأن النيابة وهي تملك التفتيش من غير طلب، لا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد.

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٢٣ جلسة ١٢/١١/١٩٦٢ س ١٢ ص ٧٢٧

• النيابة لا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن - مثال آخر .

القول بأن اذن النيابة صدر بتفتيش شخص المتهم ومسكنه مع أن الضابط اقتصر في طلبه على الإذن بتفتيش المسكن فقط مما يعيب الإذن المذكور هذا القول مردود للنيابة وهي تملك التفتيش من غير طلب ألا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٠ س ١١ ص ٥٤٨

• النيابة لا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الإذن - مثال .

لا يصح النعي بأن اذن النيابة صدر بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه مع أن المأذون له بالتفتيش لم

يثبت أن الطاعن يحوز مخدرا فى مسكنه ذلك لأن النيابة وهى تملك التفتيش بغير طلب ألا تتقيّد فى التفتيش الذى تأذن به بما يرد فى طلب الإذن.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٤٥ قضائية جلسة ١١/١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٥٢

• كل إجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون يعتبر صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله.  
ان عبارة المادة الرابعة من الأمر العسكري رقم ٣٥ الصادر فى ٢٠ يونية سنة ١٩٤٨ بشأن الأسلحة النارية تفيد أن رجال الضبطية القضائية لهم حق التفتيش كما أن السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العسكرية لها الحق فى أن تتدب غيرهم من الموظفين لتنفيذ هذا القانون، فحينئذ يكون لهم أيضا حق التفتيش، ويكون التفتيش الذى يجرونه صحيحا. إن كل إجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون يعتبر صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله.

الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ٦/٣/١٩٥١ مجموعة الربع قرن بند ١٣٢ ص ٦٩٦

• لجوء الضابط إلى وكيل النيابة فى منزله فى ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاصدار الإذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون - مثال على حق مأمور الضبط فى طلب الإذن فى أى مكان.

لجوء الضابط إلى وكيل النيابة فى منزله فى ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاصدار الإذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك فى صحة أقوال الضابط أو يقدح فى سلامة إجراءاته ما دامت الجهة الأمرة بالتفتيش، قد رأت فى تحرياته واستدلالاته ما يكفى للقطع بقيام الجريمة ونسبتها إلى المطعون ضده مما يسوغ لها اصدار الإذن بالقبض عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصالة بالجريمة، فان الإذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا وتكون المحكمة قد فهمت ما ورد بمحضر التحريات وما جاء بشهادة الضابط على غير ما يؤدي إليه محصلها واستخلصت منهم ما لا يؤدى إلى ما يعيب الحكم بالخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال ويستوجب نقضه ولما كان هذا العيب قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى، فانه يتعيّن أن يكون مع النقض الإحالة.

## ٢. ميعاد اذن التفتيش

انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك إلى ان يجدد مفعولة والإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصفة على مالم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور - وإصدار النيابة إذنا بالتفتيش حدد لتنفيذه أجلا معيناً لم ينفذ فيه وبعد انقضائه صدر اذن آخر بامتداد الإذن المذكور مدة أخرى فالتفتيش الحاصل فى هذه المدة الجديدة يكون صحيحاً ومنتجاً لأثاره، وتداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التى أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملاساته، لا يعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة، طالما أن كل اذن منها قد صدر صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية

والقانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره بل يكفي أن يكون ذلك فى مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الإذن ولرجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش أن يتحسّن الظرف المناسب لكي يكون التفتيش مثمراً .

والعبرة فى بداية المدة المحددة فى الإذن هى بيوم وصوله إلى الجهة المأذونة بأجراء التفتيش لا يوم وصوله لمن أحيل إليه فى هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه، فان إحالة الإذن إليه انما هى مجرد اجراء داخلي لا تأثير له فى المدة التى حددت للجهة التى أذنت بالتفتيش لأجرائه فيها .

وإذا نص فى الإذن على أن يكون تنفيذه فى خلال مدة محددة بالساعات من تاريخ صدوره فان اليوم الذى صدر فيه الإذن لا يحسب فى الميعاد طبقاً للقواعد العامة، بل يجب احتساب الساعات من ابتداء اليوم التالي، ويجب فى حساب المدة المشترط فى اذن التفتيش وجوب تنفيذه فيها بعد اليوم الذى صدر فيه الإذن، إذ القاعدة فى احتساب المدة ألا يدخل فيها اليوم الأول فالقواعد العامة المقررة لحساب المدة فى قانون المرافعات تقضى بأن لا يدخل فى حساب المدة التى حددت

فى اذن التفتيش لاجرائه فيها اليوم الذى صدر فيه الإذن، فان ادخال هذا اليوم فى الحساب يترتب عليه دائما نقص فى مقدارها

والمادة ١٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية إذ نصت على أنه إذا كانت الورقة المعلنة للخصم مشتملة على طلب حضوره وفي ميعاد مقدر بالأيام أو على التنبيه عليه باجراء أمر ما فى ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان فى الميعاد المذكور، فقد عبرت بذلك عن قاعدة عامة واجبة الإلتباع فى كل الأحوال وفي جميع المواد وهي أنه إذا كان الميعاد المقدر أو المقرر لإجراء عمل من الأعمال أو مباشرة اجراء من الإجراءات قد عيّن بالأيام فان حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضا لا بالساعات وعلي أساس عدم ادخال اليوم الأول فى العدد ومباشرة العمل أو الاجراء فى اليوم الأخير وإذن فالحكم الذى يقول بصحة التفتيش الذى أجري فى يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذا للإذن الذى صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشترط فيه وجوب اجراء التفتيش فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من يوم صدوره هذا الحكم يكون صحيحا

الأصل سريان قانون الإجراءات الجنائية على كيفية حساب ميعاد التنفيذ الإذن بالتفتيش فإن خلا تعين الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وإذ ما كان قانون الإجراءات الجنائية قد سكت عن بيان كيفية حساب المواعيد وكانت المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان أو حدوث الأمر المعتبر فى نظر القانون مجرياً للميعاد. وينتضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الإجراء

والشارع لم يشترط لصحة الإذن بالتفتيش الذى تصدره النيابة العامة أن يكون تنفيذه خلال مدة محددة، فإذا ما رأَت النيابة العامة تحديد المدة التى يجب اجراء التفتيش خلالها، فان ذلك منها يكون إعمالاً لحقها فى مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهدداً بالتفتيش إلى وقت قد يتجاوز الوقت المحدد واذا لم تحدد النيابة أجلاً لتنفيذ الإذن الذى أصدرته، فان الإذن يعتبر قائماً ويكون التفتيش الذى حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً طالما أن الظروف التى اقتضته لم تتغير وان تنفيذه تم فى مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الإذن، والإذن الذى تصدره النيابة العامة لأحد مأموري

الضبطية القضائية بتفتيش منزل أو شخص المتهم ينتهي مفعوله بتنفيذ مقتضاه متى أجري  
المأمور المنتدب التفتيش، فليس له أن يعيده مرة ثانية اعتمادا على الإذن المذكور.

قضاء النقض ٠٠٠

• انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح التنفيذ  
بمقتضاه.

لما كان ذلك وكان من المقرر ان انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر لا يترتب عليه  
بطلانه وإنما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك إلى ان يجدد مفعولة والإحالة عليه بصدد تجديد  
مفعول جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور وإصدار - النيابة إذنا  
بالتفتيش حدد لتنفيذه أجلا معيناً لم ينفذ فيه وبعد انقضائه صدر اذن آخر بامتداد الإذن المذكور  
مدة أخرى فالتفتيش الحاصل في هذه المدة الجديدة يكون صحيحا.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ قضائية جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ص ١١٧

• تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش لا يعني أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة .

تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التي أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع  
اقتضتها ظروف التحقيق وملاساته، لا يعني أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة، طالما أن كل  
اذن منها قد صدر صحيحا مستوفيا شرائطه القانونية، ومن ثم فان اغفال الحكم الرد على هذا  
الدفع لا يعيبه لأنه ظاهر البطلان.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١ س ١٢ ص ٥١٣

• للنيابة تجديد مفعول الإذن لمدة أخرى، ما دامت الإحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء  
الأجل.

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضي برفض الدفع ببطلان اذن التفتيش استنادا إلى أن انقضاء  
أجله لا يمنع النيابة من الإحالة إليه بصدد تجديد مفعولة لمدة أخرى، ما دامت الإحالة واردة على

ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل، فإن النعي على الحكم فى هذه الناحية يكون على غير ذي سند من القانون.

الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ س ١٤ ص ٣١

• الإحالة على الإذن الذى انتهى أجله أو على التحريات التى بنى عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور .

من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلان، وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله، والاحالة عليه أو على التحريات التى بنى عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور ومتى كانت النيابة حين أصدرت الإذن الأول بالتفتيش قد رأت أن التحريات كافية لتسوية هذا الاجراء، وأصدرت أمرها بالتجديد بناء على استقرار تلك التحريات التى لم يؤثر فيها انقضاء الأجل المذكور وإذ أثبت الحكم أن أمر التفتيش وتجديده قد صدرا من النيابة تأسيسا على ما حققته من تلك التحريات، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وقد أقرتها على سلامة تقديرها، فإنها تكون محقة فى رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش.

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٧١٥

• لرجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش أن يتحىن الطرف المناسب لكي يكون التفتيش مشمرا .

ان القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره بل يكفي أن يكون ذلك فى مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الإذن وإذن فلرجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش أن يتحىن الطرف المناسب لكي يكون التفتيش مشمرا فإذا ما رأت النيابة تحديد المدة التى يجب فيها اجراء التفتيش بأسبوع فلا تثريب عليها فى ذلك ولا تصح الشكوى من هذا التحديد، ما دام ليس من ورائه ترك المتهم مهيدا بالتفتيش مدة طويلة.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠ مجموعة الربع قرن بند ١٧ ص ٣٩٣

• الإذن الصادر من النيابة بتفتيش دكان المتهم يعتبر قائماً ما دامت النيابة لم تحدد فيه أجلاً معيناً لتنفيذه، وما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير.

الإذن الصادر من النيابة بتفتيش دكان المتهم يعتبر قائماً، ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً ما دامت النيابة لم تحدد فيه أجلاً معيناً لتنفيذه، وما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٨ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٣٧ مجموعة الربع قرن بند ١٦ ص ٣٩٣

• العبرة في بداية المدة المحددة في الإذن هي بيوم وصوله إلى الجهة المأذونة بإجراء التفتيش لا يوم وصوله لمن أحيل إليه في هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه - مثال •

الإذن الصادر لمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم في ظرف أسبوع يجب أن يكون تنفيذه في بحر الأسبوع والا كان التفتيش باطلاً والعبرة في بداية المدة المحددة في الإذن هي بيوم وصوله إلى الجهة المأذونة بإجراء التفتيش لا يوم وصوله لمن أحيل إليه في هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه، فإن إحالة الإذن إليه إنما هي مجرد إجراء داخلي لا تأثير له في المدة التي حددت للجهة التي أذنت بالتفتيش لإجرائه فيها.

الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ١١ ق جلسة ٥/٥/١٩٤١ مجموعة الربع قرن بند ١٨ ص ٣٩٣

• في الإذن المحدد مدته بالساعات تحسب الساعات من ابتداء اليوم التالي •

إذا كان اذن النيابة في تفتيش منزل المتهم قد نص فيه على أن يكون تنفيذه في خلال ثماني وأربعين ساعة من تاريخ صدوره فإن اليوم الذي صدر فيه الإذن لا يحسب في الميعاد طبقاً للقواعد العامة، بل يجب احتساب الساعات من ابتداء اليوم التالي.

الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ١١ ق جلسة ١٩/٥/١٩٤١ مجموعة الربع قرن بند ١٩ ص ٣٩٤

• القاعدة فى احتساب المدة « ألا يدخل فيها اليوم الأول » •

يجب فى حساب المدة المشترط فى اذن التفتيش وجوب تنفيذه فيها الا بعد اليوم الذى صدر فيه الإذن، إذ القاعدة فى احتساب المدة ألا يدخل فيها اليوم الأول.

الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ١١ ق جلسة ١٦/٦/١٩٤١ مجموعة الربع قرن بند ٢٠ ص ٣٩٤

• لا يدخل فى حساب المدة التى حددت فى اذن التفتيش لاجرائه فيها اليوم الذى صدر فيه الإذن •

ان القواعد العامة المقررة لحساب المدة فى قانون المرافعات تقضى بأن لا يدخل فى حساب المدة التى حددت فى اذن التفتيش لاجرائه فيها اليوم الذى صدر فيه الإذن، فان ادخال هذا اليوم فى الحساب يترتب عليه دائما نقص فى مقدارها.

الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ١٣ ق جلسة ٢١/٥/١٩٤٣ مجموعة الربع قرن بند ٢١ ص ٣٩٤

• إذا كان الميعاد المقدر أو المقرر لإجراء عمل من الأعمال أو مباشرة اجراء من الإجراءات قد عيّن بالأيام فان حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضا لا بالساعات وعلي أساس عدم ادخال اليوم الأول فى العدد •

ان المادة ١٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية إذ نصت على أنه إذا كانت الورقة المعلنة للخصم مشتملة على طلب حضوره وفي ميعاد مقدر بالأيام أو على التنبيه عليه باجراء أمر ما فى ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان فى الميعاد المذكور، فقد عبرت بذلك عن قاعدة عامة واجبة الإلتباع فى كل الأحوال وفي جميع المواد وهي أنه إذا كان الميعاد المقدر أو المقرر لإجراء عمل من الأعمال أو مباشرة اجراء من الإجراءات قد عيّن بالأيام فان حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضا لا بالساعات وعلي أساس عدم ادخال اليوم الأول فى العدد ومباشرة العمل أو الاجراء فى اليوم الأخير وإذن فالحكم الذى يقول بصحة التفتيش الذى أجري فى يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذا للإذن الذى صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشرط فيه وجوب اجراء التفتيش فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من يوم صدوره هذا الحكم يكون صحيحا.

الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢/١/١٩٤٨ مجموعة الربع قرن بند ٢٢ ص ٣٩٤

• حق النيابة العامة فى مد الإذن بعد انتهاء مدته وحمله على أسباب الإذن الاول - مثال •

إذا كان الإذن الصادر من النيابة فى تاريخ معين بضبط متهم وتفتيشه قد نص فيه على أن يتم التفتيش فى بحر أسبوع، ولم ينفذ هذا الإذن لعدم تمكن الضابط الذى استصدره من الضبط والتفتيش لانشغاله فى خلال هذه المدة، ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضرا أثبت فيه ذلك كما أثبت أن مراقبة المتهم أعيدت فتبين أنه لا يزال مشغولا بتجارة المخدرات ثم عرضت الأوراق على النيابة لصدور الأمر بتجديد اذن التفتيش السابق فرخصت بمدة أسبوع من تاريخ التجديد، ثم نفذ هذا الأمر وضبط مع المتهم مخدر، فاعتبرت المحكمة هذا التفتيش صحيحا مستظهرة من الأمر الذى صدر أخيرا بمد الإذن معنى الإذن بناء على اعتبارات ذكرتها فى حكمها مؤديه إلى ما رتبته عليها، فلا يجوز الجدل فى ذلك لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ١٧ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٤٧ مجموعة الربع قرن بند ٢٣ ص ٣٩٤

• حق النيابة العامة فى مد الإذن بعد انتهاء مدته وحمله على أسباب الإذن الاول - مثال - قضاء مستقر •

ان انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الإذن به لا يترتب عليه بطلان الإذن وكل ما فى الأمر أنه لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك، ولكن تجوز الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله ما دامت هذه الإحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور فإذا أصدرت النيابة إذنا فى التفتيش وحددت لتنفيذه أسبوعا واحدا، ثم انقضى الأسبوع ولم ينفذ الإذن وبعد انقضائه صدر اذن آخر بامتداد الإذن المذكور أسبوعا آخر، فالتفتيش الحاصل فى أثناء هذا الأسبوع يكون صحيحا.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ١٨ ق جلسة ٨/١١/١٩٤٨ مجموعة الربع قرن بند ٢٤ ص ٣٩٤

• حق النيابة العامة فى مد الإذن بعد انتهاء مدته وحمله على أسباب الإذن الاول - مثال •

إذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات إلى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحرزون

مخدرات ويتجرون فيها، وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم، ورأت النيابة جدية هذه التحريات التي بنى عليها طلب الإذن بالتفتيش فأذنت به على أن يجري تنفيذه فى أجل محدود، ثم صرحت بمد هذا الأجل قبل انتهائه إلى فترة أخرى جرى التفتيش فى خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملابس الطاعن، وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من جدية تلك التحريات، فان التفتيش يكون صحيحا.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢١ مجموعة الربع قرن بند ٢٥ ص ٣٩٤

• انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه.

ان انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله، والاحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور.

الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦ مجموعة الربع قرن بند ٢٦ ص ٣٩٤

• للمحكمة أن تعتبر الإذن الثانى اذنا جديدا أو امتدادا للإذن الاول - مثال.

متى كان الواضح من حكمي محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية أن الظروف التي اقتضت اصدار اذن التفتيش الأول كانت هي التي ترتب عليها اصدار الإذن الثانى، فانه لا يكون هناك تعارض بين حكم محكمة الدرجة الأولى الذى وصف هذا الإذن بأنه اذن جديد، وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذى أيدته لأسبابه وزاد عليه، فاعتبر الإذن الثانى امتداد للإذن الأول.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٧ مجموعة الربع قرن بند ٢٧ ص ٣٩٥

• اذا لم تحدد النيابة أجلا لتنفيذ الإذن الذى أصدرته، فان الإذن يعتبر قائما ويكون التفتيش الذى حصل بمقتضاه صحيحا قانونا طالما أن الظروف التي اقتضته لم تتغير وان تنفيذه تم فى مدة معاصرة لوقت صدور الإذن.

لما كان الشارع لم يشترط لصحة الإذن بالتفتيش الذى تصدره النيابة العامة أن يكون تنفيذه خلال مدة محددة، فإذا ما رأت النيابة العامة تحديد المدة التي يجب اجراء التفتيش خلالها، فان ذلك

منها يكون إعمالاً لحقها في مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهدداً بالتفتيش إلى وقت قد يتجاوز الوقت المحدد وإذا لم تحدد النيابة أجلاً لتنفيذ الإذن الذي أصدرته، فإن الإذن يعتبر قائماً ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً طالما أن الظروف التي اقتضته لم تتغير وأن تنفيذه تم في مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الإذن لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الإذن الذي تصدره النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهي مفعوله بتنفيذ مقتضاه متى أجري المأمور المنتدب بالتفتيش، فليس له أن يعيده مرة ثانية اعتماداً على الإذن المذكور ولما كان المطعون ضده لم ينازع في أن تنفيذ الإذن كان المرة الأولى وفي تاريخ معاصر لصدوره اليوم التالي، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده على أساس أن إذن التفتيش صدر باطلاً لعدم تحديد مرات استعماله، يكون قد جانب صحيح القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٤٩ قضائية جلسة ١٩٨٠/١/٣ س ٣١ ص ٣٢

• سريان قانون الإجراءات الجنائية على كيفية حساب ميعاد التنفيذ الإذن بالتفتيش فإن خلا تعين الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية •

الأصل سريان قانون الإجراءات الجنائية على كيفية حساب ميعاد التنفيذ الإذن بالتفتيش فإن خلا تعين الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وإذا ما كان قانون الإجراءات الجنائية قد سكت عن بيان كيفية حساب المواعيد وكانت المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان أو حدوث الأمر المعبر في نظر القانون مجزئاً للميعاد..... وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الإجراء..... لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه إذن النيابة العامة بالتفتيش صدر في الساعة ٤٥ و١٢ دقيقة ظهر يوم ١٠/٣/١٩٩٢ على أن ينفذ في غضون سبعة أيام من ساعة وتاريخ صدوره وقام مأمور الضبط القضائي بتنفيذه الساعة الواحدة وخمسين دقيقة من صباح يوم ١٧/٣/١٩٩٢ فإن إعمال حكم تلك المادة يقتضى عدم حساب يوم صدور الإذن من اليوم التالي فتتقضي المدة من يوم ١٧/٣/١٩٩٢ باعتباره اليوم الأخير الذي يجب أن يحصل فيه الإجراء وهو تنفيذ الإذن

بالتفتيش خلال السبعة أيام سائلة البيان ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في رده على الدفع ببطلان القبض والتفتيش فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الصدد في غير محله.

الطعن رقم ٢٦٢٨٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٩

### ٣. استنفاد اذن التفتيش لأغراضه

المستفاد من نص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وتقرير لجنة الشيوخ وما استقر عليه قضاء محكمة النقض، أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها، وأنه إذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تقييد في كشف الحقيقة في جريمة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضاً أثناء التفتيش ودون سعي يستهدف البحث عنها، فالإذن في التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر .

وقد قضت محكمة النقض بأنه ( إذا كان التفتيش قد استنفد غرضه بضبط الخنجر المضبوط وهو من الأسلحة التي ليس لها ذخائر حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في جيب الصد يري بعد ضبط السلاح المذكور، فإن ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفاً للقانون، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من استبعاد الدليل المستمد من ذلك الاجراء الباطل يكون متفقاً وحكم القانون الصحيح )

### أحكام النقض . . .

• إذا كان التفتيش قد استنفد غرضه فمن ثم يبطل أى تفتيش لاحق .

إذا كان التفتيش قد استنفد غرضه بضبط الخنجر المضبوط وهو من الأسلحة التي ليس لها ذخائر حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في جيب الصد يري بعد ضبط السلاح المذكور، فإن ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفاً للقانون، وبالتالي فإن

القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه من استبعاد الدليل المستمد من ذلك الاجراء الباطل يكون متفقا وحكم القانون الصحيح.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٧١٠

• والإذن فى التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر الا اذا ظهر عرضا أثناء التفتيش أشياء تعد حيازتها جريمة - مثال •

التفتيش من إجراءات التحقيق القضائي لا يملكه الا رجال التحقيق، ولا يجوز أن يتولاه رجال الضبطية القضائية الا فى أحوال معينة جاءت على سبيل الحصر فى القانون، وفيما عدا هذه الأحوال فهم ممنوعون عنه الا إذا أذن لهم فيه من السلطة القضائية المختصة، والإذن فى التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر ولكن إذا كان الضابط المرخص له فى التفتيش لغرض محدد للبحث عن سلاح قد شاهد عرضا أثناء اجرائه هذا التفتيش جريمة قائمة، خشخاشا منزرا فى المكان الذى كان يفتشه، فأثبت ذلك فى محضره، فليس فى عمله هذا ما يمكن أن يطعن عليه باعتباره تجاوزا لحدود الترخيص المعطى له، لأنه لم يقم بأي عمل ايجابي بقصد البحث عن الجريمة، بل أنه شاهدها صدفة فأثبتها بمقتضى واجباته القانونية.

الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٧ ق جلسة ١١/١/١٩٣٧ مجموعة الربع قرن بند ١١٥ ص ٤٠٦

• لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها - مثال •

المستفاد من نص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وتقرير لجنة الشيوخ وما استقر عليه قضاء محكمة النقض، أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها، وأنه إذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة جاز الضبط القضائي أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون سعي يستهدف البحث عنها، ولا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على أن العثور على المخدر انما كان نتيجة سعي رجل الضبط القضائي فى البحث

عن جريمة احراز مخدر ولم يكن ظهوره عرضاً أثناء تفتيش صحيح في حدود غرضه وهو البحث عن أسلحة أو ذخائر وكان تقدير القصد من أن تستقل به محكمة الموضوع، ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب، فإن ما تثيره الطاعنة في طعنها لا يكون له محل.

الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤١ قضائية جلسة ١٥/١١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٥٦

• تقدير القصد من التفتيش مما تستقل به محكمة الموضوع حسبما تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب •

من المقرر أن تقدير القصد من التفتيش مما تستقل به محكمة الموضوع حسبما تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب، ومن ثم فإنه ان كان الحكم المطعون فيه قد استيقن من طبيعة وصغر ولون اللفافة المضبوطة ومكان العثور عليها أنها لا تتم عن احتوائها على أوراق أو مستندات تقوم على أساسها اتهام رشوة واختلاس وهو الغرض الذي صدر أمر التفتيش بضبطهما فلم تظهر عرضاً أثناء التفتيش قد استيقن أن عضو الرقابة الادارية حين ضبط اللفافة ثم فضها لم يقصد من ذلك البحث عن أوراق أو مستندات مما ذكر وانما قصد البحث عن جريمة أخرى لا صلة لها بالجريمتين اللتين صدر عنهما الأمر، فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٥ قضائية جلسة ٢٤/١١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٧٦١

#### ٤. مجاوزة حدود اذن التفتيش

تقدير الشبهة التي تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط منوطاً بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون القبض قد تم في الحالات التي يجيزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيداً بالغرض منه فليس لمجريه أن يتجاوز هذا الغرض إلى غرض آخر والفصل فيما إذا كان من قام بإجراء هذا التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفاً في التنفيذ هو من الموضوع الذي يختص به قاضيه •

فإذا تجاوز مأمور الضبط القضائي حدود اذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون

أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤخذ به المتهم وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه، فإن بطلان هذا التفتيش لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الإجراءات متقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

### أحكام النقض . . .

• بطلان التفتيش لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الإجراءات متقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

إذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود اذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤخذ به المتهم وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه، فإن بطلان هذا التفتيش لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الإجراءات متقطعة الصلة بالتفتيش الباطل.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٦٠

• تقدير الشبهة التي تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط منوطاً بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون القبض قد تم في الحالات التي يجيزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيداً بالغرض منه .

تقدير الشبهة التي تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط منوطاً بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون القبض قد تم في الحالات التي يجيزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيداً بالغرض منه فليس لمجريه أن يتجاوز هذا الغرض إلى غرض آخر والفصل فيما إذا كان من قام بإجراء هذا التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفاً في التنفيذ هو من الموضوع لا من القانون.

الطعن رقم ١٦٧٢٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٥/٨/٢٠٠٠

### الإلغاء الضمني لإذن التفتيش

• الإلغاء الضمني لا يكون الا عند تعارض حكمين متلاحقين فيعتبر الأمر الجديد ناسخا لاستحالة اعمال كلا الأمرين المتضاربين فى وقت واحد .

ما يثيره الطعن من سقوط اذن التفتيش الأول ونسخه بالاذن اللاحق عليه، مردود بأنه لا يجادل فى طعنه فى أن الإذن الثاني لا يختلف عن الإذن الأول الا من حيث امتداد نطاقه إلى آخرين فلا يعد ناسخا للاذن السابق ذلك بأن الإلغاء الضمني لا يكون الا عند تعارض حكمين متلاحقين فيعتبر الأمر الجديد ناسخا لاستحالة اعمال كلا الأمرين المتضاربين فى وقت واحد، وهو ما لا يتوافر فى خصوص الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦١ س ١٢ ص ٥٧٠

### بطلان اذن التفتيش

• تقدير جدية التحريات وما إذا كانت تتصل بشخص المتهم، أو أنها مقصورة على منزله وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية .

تقدير جدية التحريات وما إذا كانت تتصل بشخص المتهم، أو أنها مقصورة على منزله وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٠ س ١١ ص ٥٤٨

• رضاء المطعون ضدها بتفتيش منزل الزوجية وقولها أنها مسئولة عن نتيجة التحليل ومستعدة

للتنازل عن المضبوطات لا يتحقق به معني الاعتراف، ما دامت لم تقر على نفسها بصدور الواقعة الإجرامية عنها .

لما كان الاعتراف المعتبر فى المواد الجنائية والذي يؤاخذ به المتهم يجب أن يكون نصا فى اقرار الجريمة وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلا ، فان رضاء المطعون ضدها بتفتيش منزل الزوجية وقولها أنها مسؤولة عن نتيجة التحليل ومستعدة للتنازل عن المضبوطات لا يتحقق به معني الاعتراف، ما دامت لم تقر على نفسها بصدور الواقعة الإجرامية عنها ، ومع هذا فقد أورد الحكم رضاءها بالتفتيش وإقرارها بمسئوليتها عن نتيجة التحليل، وبعد أن أحاط بأدلة الثبوت أفصح عن تشككه فى صحتها للأسباب السائغة التى أوردها ، وهذا حسبه لكي يستقيم قضاؤه، ومن ثم يتمخض ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن جدلا موضوعيا لا يجوز أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٠ س ٣٩ ص ٢٧٦

• ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التى حدثت يوم اجرائه .  
ان كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التى حدثت يوم اجرائه فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على وقوع الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل لها وكان الاثبات بمقتضاها صحيحا لا شائبة فيه، فان معني الطاعنة فى هذا الشأن لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ ص ٢٦

• الدفع ببطلان التفتيش لا تجوز إثارته لأول مرة أما محكمة النقض .

متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة بتفتيش منزله وبطلان التفتيش تبعا لهذا، فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٩ س ١٥ ص ٥٩٧

• رد غير سائغ - مثال •

إذا كان الحكم قد رد على الدفع المبدئي من المتهم ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات التي ابتنى عليها بقوله ان هذا الدفع مردود بما ثبت من أقوال رئيس مكتب المخدرات من أن المتهم هو ذات الشخص المقصود بالتحريات والتي ثبت من الكارت الخاص بمكتب المخدرات أنه هو ذاته المطلوب صدور الإذن بتفتيشه فان ما قالته المحكمة لا يصلح ردا على دفاع المتهم إذ أن مقتضى وجود ملف و كارت بالاسم الحقيقي للمتهم فى مكتب المخدرات، ومقتضى أن رجال المباحث يقصدون تفتيش صاحب هذا الاسم بالذات وهو الذى انصبت تحرياته عليه مقتضى ذلك كله ألا يستصدروا اذن النيابة بالتفتيش باسم آخر غير الاسم الذى يعرفونه من التحريات ومن السجل الخاص مما لا يتصور معه وقوع خطأ مادم فى الاسم فيكون الإذن قد صدر فى حق شخص آخر غير المتهم، ويكون تعليل الحكم لما دفع به المتهم تعليلا غير سائغ منطويا على فساد فى الاستدلال مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١ س ١١ ص ٢٠٥

**فقد ورقة اذن التفتيش**

• ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المندوب عند اجراء التفتيش •

لا يشترط القانون الا أن يكون الإذن بالتفتيش شأنه فى ذلك شأن سائر أعمال التحقيق ثابتا بالكتابة وفي حالة الاستعجال قد يكون ابلاغه بالمسرة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال، ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب، لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضى السرعة، وانما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت فى أوراق الدعوى.

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١ س ١١ ص ٧٣٠

• عدم العثور على الإذن فى أوراق الدعوى - مثال •

الأصل فى الإجراءات هو حملها على جهة الصحة فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه، أن الإذن فى تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التى أجزاها البوليس ولكن لم يعثر على هذا الإذن فى ملف الدعوى، اما لضياعه وإما لسبب آخر لم يكشفه التحقيق، فان محكمة الموضوع لا تكون مخطئة فى رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش لعدم وجود الإذن فى أوراق الدعوى ولا فى استنادها إلى الدليل المستمد من هذا التفتيش.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة الربع قرن بند ٦٠ ص ٣٩٩

• العبرة فى صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة •

العبرة فى صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التى أجزاها ضابط الشرطة، وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى مع أوراق التحقيق الأخرى وكان ما استظهرته المحكمة فيما سبق هو من صميم سلطاتها التقديرية فانها تكون قد أصابت فيما انتهت إليه من صحة إجراءات التفتيش وبالتالي فى استنادها إلى الدليل المستمد منه.

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ قضائية جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ص ٦٢٢

• إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هى إجراء ما تراه من التحقيق فقد دلت على أن الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينبعد كأصل عام للجهة التى تكون الدعوى فى حوزتها •

اذن التفتيش عمل من أعمال التحقيق التى يجب اثباتها بالكتابة، وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى وإذ نصت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه وإذا كانت القضية مرفوعة أمام

المحكمة تتولي هي اجراء ما تراه من التحقيق فقد دلت على أن الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعد كأصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها واذ كانت الحال في الدعوى الماثلة أن فقد أوراق التحقيق قد وقع أثناء نظر الدعوى بمرحلة الإحالة، وهي المرحلة النهائية من مراحل التحقيق، ومن ثم قامت النيابة العامة باعادة التحقيق وكان البين مما أوردت الحكم أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضده تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى، وهو ما لا يكفي وحده لحمل قضائها وكان عليها ان هي استرابت في الأمر وحتى يستقيم قضاؤها أن تجرى تحقيقا تستجلي فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى ما انتهت إليه أما وهي لم تفعل، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٢ قضائية جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ص ٤٣٦